على أرض الوطن، أو يسبّب اعاقة للأهداف الاستعمارية الصهيونية، أو يقدّم خدمة الى أبناء فلسطين في الشتات، أو يعمّق الثقة بالنفس ويحيي الآمال في حياة أقل ايلاماً، يجب دعمه وتعزيزه. وممّا يجدر التنويه اليه ان الساحة الفلسطينية تكاد تنفرد في محيطها بخلوها من أي تناقض بين المؤسسات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، وان الدعم متبادل بينها، بشكل حال، وما يزال يحول، دون عزل احداها عن الأخرى، وأثبتت عدم جدوى محاولات سحب البساط من تحت أقدام المؤسسات السياسية التي تتصدّرها م.ت.ف. داخل الوطن المحتل، وخارجه.

هذه الخصوصية (النموذج) في النشاط الفلسطيني، تبرز جليّة عند القاء نظرة عل طبيعة المؤسسات المدنية التي ترعاها منظمة التحرير الفلسطينية في الخارج والافكار التي توجّه عمل هذه المؤسسات.

من هذه المؤسسات: «جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني» التي تتولّى الرعاية الطبية والصحية لأبناء الشعب، حيث تمتلك الجمعية ثلاثة عشر مستشفى رئيساً، وتدير مئة عيادة، ولها نشاط اجتماعي رديف في مجال تشغيل النساء والتأهيل المهني، ومساعدة الأسر في الوطن المحتل. وقد جاء في شهادة اخصائي اميركي حول عمل الجمعية: «ان المرافق التي زرتها، والعاملين الذين التقيت بهم، والرعاية الطبية والجراحية المقدمة، والمعدّات والعقاقير المتوفّرة، والخدمات الادارية، كل ذلك، في رأيي، يمكن مقارنته، بجدارة، مع المستشفيات في الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا»(٣٢).

وتتبع المنظمة، أيضاً، «جمعية معامل أبناء شهداء فلسطين» المعروفة بمؤسسة صامد، التي تعمل على توفير التدريب المهني لأبناء الشهداء وايجاد عمل لهم، وتوفير المواد الأساسية للتجمّعات الفلسطينية بأسعار معقولة؛ وبالتالي فهي تمثّل نواة طيبة للحياة الاقتصادية الفلسطينية. وتقدّم هذه الجمعية تجربة في مجال الملكية الجماعية الفلسطينية، لأن معدّاتها ومصانعها تعتبر ملكاً للشعب الفلسطيني في كل مكان. وللجمعية فروع مختصّة في القطاعات الصناعية والزراعية والثروة الحيوانية، وفي مجالات الانتاج السينمائي والبحوث والدراسات، ولها معارضها الدولية الدائمة والمؤقتة، فضلاً عن كونها تقدّم خدمات اجتماعية، وتعليمية، وصحية، الى قطاع واسع من أبناء الشعب الفلسطيني(٣٣).

وهناك اهتمام من جانب المنظمة بحقول التعليم والثقافة والفنون والعلوم العصرية والتخطيط. وهي تشرف على عدد كبير من الاتحادات الشعبية (العمال، والمعلمين، والمرأة، والمهندسين، والفنانين، والاطباء، والصيادلة، الخ). ويتبعها مؤسسات للتأهيل المهني والمحافظة على التراث. وهي مؤسسات يضيق المجال بسرد تفاصيل الخدمات التي تضطلع بها بالنسبة الى أبناء الشعب الفلسطيني، واحياناً الى أبناء الأمة العربية. فالمستشفيات الفلسطينية المقامة في الدول العربية لا تقصر خدماتها الصحية على فلسطينيي الشتات، بل تمثّل أيضاً مراكز اشعاع بالنسبة الى محيطها العربي الذي تعمل في حدوده.

لعلّ في هذا العرض ما يفيد بأن المجتمع المدني الفلسطيني، بغض النظر عن الموقع الجغرافي للوجود الفلسطيني، قد حقّق تقدّماً ملموساً على صعيد التطوّر البنيوي والوظيفي. وبذلك، تكون الحياة الفلسطينية تجاوزت واقع ما بعد النكبة مباشرة، وتكون م.ت.ف. نجحت في اختبار أحقّيتها في لقب باعثة الكيان الفلسطيني المعاصر، ليس بسبب أدائها العسكري الكفاحي المسلّح فقط، بل لكفاءة أدائها وانجازاتها المدنية بصفة خاصة. وهذا أمر لم تتمكّن من تحقيقه أي كيانات فلسطينية